

الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية

مشروع تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وبناء النظام
(P512384)

خطة الالتزام البيئي والاجتماعي
النسخة المفتوحة النهائية

19 تشرين الثاني 2025

خطة الالتزام البيئي والاجتماعي

1. تقوم الجمهورية اللبنانية (المقرض) بتنفيذ مشروع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وبناء الأنظمة (المشروع)، بمشاركة وزارة الشؤون الاجتماعية، وفقاً لما هو وارد في اتفاقية القرض (الاتفاقية). وقد وافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك)، على توفير التمويل للمشروع، وفقاً لما هو وارد في الاتفاقية.
2. يجب على المقرض أن يضمن تنفيذ المشروع وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية (ESS) ووفقاً لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)، وبطريقة مقبولة لدى البنك. وتشكل هذه الخطة جزءاً من الاتفاقية. ما لم يرد خلاف ذلك في هذه الخطة، فإن المصطلحات الواردة فيها بحروف كبيرة تحمل المعانى المسندة إليها في الاتفاقية.
3. دون حصر لما سبق، تحدد هذه الخطة التدابير والإجراءات الجوهرية التي يتعين على المقرض تنفيذها أو التسبيب في تنفيذها، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، الأطر الزمنية المتناسبة؛ والترتيبات المؤسسية، وتوفير الكوادر، والتدريب، ترتيبات الرصد والابلاغ، وإدارة التظلمات. كما تحدد هذه الخطة أيضاً الوثائق البيئية والاجتماعية التي يجب إعدادها أو تحديثها أو التشاور بشأنها أو الإفصاح عنها أو تنفيذها ضمن إطار المشروع، وذلك بما يتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية، بشكل ومضمون مقبولين لدى البنك. وقد تُنفَّذ هذه الوثائق البيئية والاجتماعية من حين إلى آخر بموجب اتفاق خطٍّ مسبق من البنك. كما هو منصوص عليه في الاتفاقية المشار إليها، على المقرض التأكد من توفر الأموال الكافية لتغطية تكاليف تنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.
4. حسب ما تم الاتفاق عليه بين البنك والمقرض، سيتم تنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي من حين إلى آخر، عند الضرورة، لتعكس الإدارة التكيفية/المرنة للتغييرات في المشروع والظروف غير المتوقعة أو استجابةً لأداء المشروع. وفي مثل هذه الظروف، يتفق المقرض والبنك على تحديد الخطة لتعكس هذه التغييرات من خلال تبادل رسائل موقعة بين البنك وممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية المحدد في الاتفاقية. وعلى المقرض الإفصاح عن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي المحدثة على الفور.
5. يحدد القسم الفرعى المتعلق بـ"المؤشرات الخاصة بجاهزية التنفيذ" أدناه الإجراءات والتدابير التي سيتم رصدها لتقدير جاهزية المشروع للبدء بالتنفيذ وفقاً لهذه الخطة. ومع ذلك، يتعين تنفيذ جميع الإجراءات والتدابير المنصوص عليها في هذه الخطة ضمن الأطر الزمنية المحددة في عمود "الإطار الزمني" أدناه، بغض النظر سواء كانت مدرجة في القسم الفرعى المشار إليه أم لا.

الجهة المسؤولة		الإطار الزمني	التدابير والإجراءات الجوهرية
وزارة الشؤون الاجتماعية.	الهيكلي التنظيمي	إنشاء وحدة إدارة المشروع وفقاً للإطار الزمني المحدد في الاتفاقية، وتعيين المسؤول البيئي والاجتماعي في موعد لا يتجاوز ثلاثين (30) يوماً من تاريخ نفاذ المشروع، ومن ثم الحفاظ على تشغيل وحدة إدارة المشروع وهذه الوظائف طيلة فترة تنفيذ المشروع.	أ إنشاء وحدة إدارة المشروع (PMU) والحفاظ عليها، مع موظفين مؤهلين وموارد كافية لدعم إدارة المخاطر والأثر البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة (E&S) الخاصة بالمشروع، والمخاطر والتأثيرات المترتبة على المشروع بما في ذلك أخصائي البيئة والاجتماعية.
وحدة إدارة المشروع في وزارة الشؤون الاجتماعية.	تدابير بناء القدرات	في موعد لا يتجاوز تسعين (90) يوماً بعد تاريخ نفاذ المشروع.	ب إعداد وتنفيذ تدابير بناء القدرات التالية: • تدريب موظفي وحدة إدارة المشروع على الإطار البيئي والاجتماعي وإدارة المخاطر والتأثيرات، بما يشمل زيادة الوعي حول كفاءة الطاقة ومارسات التخلص السليم من النفايات الإلكترونية. • تدريب عمال المشروع على منع الاستغلال والانتهاك الجنسي والتحرش الجنسي (SEA/SH) والاستجابة له. • زيادة وعي/ تدريب أصحاب الشأن على آلية التظلم. • تدريب عمال المشروع على آلية التظلم.
وحدة إدارة المشروع في وزارة الشؤون الاجتماعية.	الرصد والابلاغ	تقديم تقارير نصف سنوية (كل ستة أشهر) إلى البنك طيلة فترة تنفيذ المشروع، بدءاً من بعد تاريخ تفعيل المشروع. يتبع تقديم كل تقرير إلى البنك في موعد لا يتجاوز 15 يوماً بعد نهاية كل فترة إعداد تقارير.	ج تقديرات منتظمة إعداد وتقديم تقارير رصد منتظمة إلى البنك بشأن الأداء البيئي والاجتماعي والصحي والسلامة للمشروع. يجب أن تتضمن التقارير: • حالة إعداد وتنفيذ الوثائق البيئية والاجتماعية المطلوبة بموجب خطة الالتزام البيئي والاجتماعي. • ملخص لأنشطة إشراك أصحاب الشأن التي تم تنفيذها وفقاً لخطة إشراك أصحاب الشأن. • الشكاوى المقدمة إلى آلية/آليات التظلم، وسجل التظلمات، والتقدم المحرز في معالجتها. • عدد الحوادث والحالات الطارئة المبلغ عنها، وحالة معالجتها وفقاً للإجراء (د) أدناه.
وحدة إدارة المشروع في وزارة الشؤون الاجتماعية.	الحوادث والوقائع	إبلاغ البنك في غضون 48 ساعة كحد أقصى من وقت العلم بالحادث أو الواقعة. تقديم التفاصيل المتاحة عند الطلب. تقديم تقرير المراجعة وخطة العمل التصحيحية إلى البنك في غضون 10 أيام من تقديم الإشعار الأول، ما لم يتم الاتفاق كتابياً على إطار زمني مختلف مع البنك.	د إبلاغ البنك بأي حادث أو واقعة تتعلق بالمشروع من شأنها أن تحدث، أو يُحتمل أن تحدث، أثراً سلبياً كبيراً على البيئة أو المجتمع المتأثر أو الجمهور أو العمال، بما في ذلك تلك التي تؤدي إلى وفاة أو إصابة بالغة للعاملين أو الجمهور؛ أو أعمال العنف أو التمييز أو الإقصاء أو الاحتجاج؛ أو تلوث البيئة؛ أو العمل القسري أو عمالية الأطفال؛ ادعاءات الاستغلال أو الاعتداء الجنسي أو التحرش الجنسي؛ أو نقاشي الأمراض. تقديم التفاصيل المتاحة عن الحادث أو الواقعة للبنك عند الطلب. إجراء مراجعة منسقة ومناسبة للحادث أو الواقعة لتحديد أسبابه المباشرة والأساسية والجزرية. إعداد خطة عمل تصحيحية والاتفاق عليها مع البنك وتنفيذها، بحيث تحدد هذه الخطة التدابير والإجراءات التي يجب اتخاذها لمعالجة الحادث ومنع تكراره.
معايير الأداء البيئي والاجتماعي 1: تقييم وإدارة المخاطر والأثر البيئية والاجتماعية			

التدابير والإجراءات الجوهرية		الجهة المسئولة	الإطار الزمني
1.1	استخدام الإطار البيئي والاجتماعي للمفترض	وحدة إدارة المشروع في وزارة الشؤون الاجتماعية.	طيلة فترة تنفيذ المشروع. يتعين إبلاغ البنك فوراً عند العلم بأي تغيرات تطرأ على الإطار البيئي والاجتماعي للمفترض. ويجب أن تدرج أي إجراءات لاحقة يطلبها البنك ضمن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي المحدثة، كما هو موضح في الفقرة (4) من القسم التمهيدي لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي .
1.2	المساعدة الفنية	وحدة إدارة المشروع في وزارة الشؤون الاجتماعية.	طيلة فترة تنفيذ المشروع. إجراء الاستشارات والدراسات (بما في ذلك دراسات الجدوى، عند الاقتضاء)، وبناء القدرات، والتدريب، وأي أنشطة مساعدة فنية أخرى في إطار المشروع، وذلك وفقاً لشروط مرجعية تكون مقبولة لدى البنك ومشقة مع المعايير البيئية والاجتماعية. بعد ذلك، يجب إعداد واعتماد مخرجات تلك الأنشطة بما يتوافق مع شروط المرجعية.
معايير الأداء البيئي والاجتماعي 2: ظروف العمل وإدارة العمالة			
2.1	استخدام إطار المفترض لإجراءات إدارة العمل	وحدة إدارة المشروع في وزارة الشؤون الاجتماعية.	طيلة فترة تنفيذ المشروع. ضمان امتثال إدارة العمل وظروف العمل الخاصة بعمال المشروع لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي وإطار العمل الخاص بالمفترض. يشمل هذا الإطار، من بين أمور أخرى، السياسات والأطر القانونية والمؤسسية ذات الصلة في الدولة، بما في ذلك الهيئات الوطنية والإدارية والمحلية المنفذة، بالإضافة إلى القوانين واللوائح والإجراءات والقرارات على التنفيذ.
2.2	اليات التظلم الخاصة بعامل المشروع	وحدة إدارة المشروع في وزارة الشؤون الاجتماعية.	إنشاء آلية التظلمات في موعد لا يتجاوز 30 يوماً بعد تفعيل المشروع، ومن ثم الحفاظ على هذه الآلية وتشغيلها خلال فترة تنفيذ المشروع. إنشاء آلية تظلم خاصة بعامل المشروع، كما هو مذكور في خطة إشراك أصحاب الشأن وبما يتواءم مع المعيار البيئي والاجتماعي رقم 2 . يجب أن توفر آلية التظلم هذه قناة سرية ومحظولة الهوية للإبلاغ عن التظلمات الحساسة، بما في ذلك التحرش، تكون منفصلة عن قنوات التواصل الإدارية المعتادة. ستكون هذه الآلية متاحة لجميع عمال المشروع، بما في ذلك الموظفين المدنيين المخصصين للعمل في المشروع والعمال المباشرين والأفراد المتعاقدين معهم .
المعيار البيئي والاجتماعي رقم 3: كفاءة استخدام الموارد والوقاية من التلوث وإدارته			
3.1	الكافأة في استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته	وحدة إدارة المشروع في وزارة الشؤون الاجتماعية.	طيلة فترة تنفيذ المشروع. جزء من إعداد طلب تقديم العروض والعقود ذات الصلة. الإشراف على المتعاقدين طوال فترة تنفيذ المشروع. تقديم نسخ من العقود ذات الصلة إلى البنك عند الطلب. إدراج تدابير الكفاءة في استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته في طلب تقديم العروض (RFP) الخاص بال媧دين أو المتعاقدين. يجب أن يتضمن هذا الطلب اشتراط أن جميع الأجهزة والمعدات التقنية والبنية التحتية الرقمية التي يتم شراؤها حديثاً تلتزم بمعايير كفاءة الطاقة وأفضل الممارسات البيئية والاستدامة المعترف بها دولياً. بعد ذلك، يجب ضمان امتثال الموردين والمتعاقدين لهذه التدابير، وأنهم يلزمون المتعاقدين الفرعيين التابعين لهم بالامتنال لتدابير كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته الواردة في عقودهم. كما يجب تقديم نسخ من العقود ذات الصلة مع الموردين والمتعاقدين إلى البنك.
المعيار البيئي والاجتماعي رقم 4: صحة المجتمع وسلامته			

التدابير والإجراءات الجوهرية		
4.1	الجهة المسئولة	الإطار الزمني
	وحدة إدارة المشروع في وزارة الشؤون الاجتماعية.	إعداد خطة عمل لمخاطر الاعتداء والاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي في غضون 60 يوماً من تاريخ تفعيل المشروع، ومن ثم تنفيذ خطة العمل هذه طيلة فترة تنفيذ المشروع.
		إعداد وتنفيذ خطة عمل لمواجهة مخاطر الاعتداء أو الاستغلال الجنسي لتنفيذ وإدارة مخاطر الاستغلال أو الاعتداء الجنسي.
		المعيار البيئي والاجتماعي رقم 5: الاستحواذ على الأراضي، تقييد استخدام الأرضي، وإعادة التوطين القسري
		لا ينطبق
		المعيار البيئي والاجتماعي رقم 6: الحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية
		لا ينطبق
		المعيار البيئي والاجتماعي رقم 7: الشعوب الأصلية/ المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء والتي كانت تعاني تاريخياً من نقص الخدمات
		لا ينطبق
		المعيار البيئي والاجتماعي رقم 8: التراث الثقافي
		لا ينطبق
		المعيار البيئي والاجتماعي رقم 9: الوسائل المالية
		لا ينطبق
		المعيار البيئي والاجتماعي رقم 10: إشراك أصحاب الشأن والإفصاح عن المعلومات.
10.1	وحدة إدارة المشروع في وزارة الشؤون الاجتماعية.	خطة إشراك أصحاب الشأن تحديث خطة إشراك أصحاب الشأن الخاصة بالمشروع، بما ينماشى مع المعيار البيئي والاجتماعي رقم 10 (ESS10)، والتي يجب أن تتضمن، من بين أمور أخرى، إجراءات لتزويذ أصحاب الشأن بمعلومات في الوقت المناسب، تكون ذات صلة ومفهومة ومتاحة، والتشاور معهم بطريقة ملائمة ثقافياً، وخالية من التلاعيب أو التدخل أو الإكراه أو التمييز أو الترهيب.
10.2	وحدة إدارة المشروع في وزارة الشؤون الاجتماعية.	آلية التظلم الخاصة بالمشروع تعديل آلية التظلمات التي يسهل الوصول إليها، والإعلان عنها، وصيانتها، وتشغيلها، لتلقي المخالفات والتظلمات المتعلقة بالمشروع وتبسيير حلها على وجه السرعة وفعالية، وبطريقة شفافة وملائمة ثقافياً، بحيث تكون متاحة بسهولة لجميع الأطراف المتأثرة بالمشروع، من دون أي كلفة دون أي أعمال انتقامية، بما في ذلك المخالفات والتظلمات المقدمة بشكل مجهول الهوية، وذلك بما ينماشى مع المعيار البيئي والاجتماعي رقم 10. يجب تجيز آلية التظلم لاستقبال وتسجيل وتبسيير حل الاعتداء الجنسي، بما في ذلك إحالة الناجين إلى مقدمي خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي بطريقة آمنة وسريعة وبطريقة محورها الناجي.
	مؤشرات جاهزية التنفيذ	
	تعتبر الإجراءات التالية مؤشرات جاهزية التنفيذ:	
	<ul style="list-style-type: none"> ○ توظيف المسؤول البيئي والاجتماعي كما هو مبين في الإجراء 10.2. ○ تشغيل آلية التظلمات كما هو مبين في الإجراء 2.2. ○ تشغيل آلية التظلمات للعمال كما هو مبين في الإجراء 2.2. 	